



السياسة المصرية تجاه السودان

الكتاب



هاني دسلان

327.
62
R22

بداء

السياسة المصرية
تجاه السودان(*)

هاني رسلان

(*) شارك في النقاشات التي أسفرت عن إنتاج هذه الورقة الدكتور/ جمال عبد الجواد والأستاذان أحمد النجار وأيمن السيد عبد الوهاب.



رئيس المركز
د. عبد المنعم سعيد

مدير المركز
د. جمال عبد الجواد

المستشار الفني
السيد عزمى

الإخراج الفني
مصطفى علوان



«بدائل» كراسة غير دورية تصدر
عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية بهدف مناقشة
واقترح بدائل تتعلق بشئون
السياسة المصرية وسياسة مصر
الخارجية والأمن الإقليمي في
الشرق الأوسط. الآراء الواردة
في هذه الكراسة تعبر عن الرأي
الجمعي للباحثين والخبراء
المشاركين في كتابتها، ولا تمثل
رأيا رسميا لمركز الدراسات
السياسية والإستراتيجية.

شارع الجلاء - ت: ٢٥٨٧٦٠٣٧

<http://acpss.ahram.org.eg>

أكتوبر ٢٠١٠



السياسة المصرية تجاه السودان

الأوضاع الحالية في السودان:

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتحديد منذ التاريخ الذي بدأت فيه عملية التسوية السياسية لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة، وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسي وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطني. فبعد العديد من التطورات والمفاوضات الصعبة التي استغرقت أكثر من عامين ونصف العام في كينيا، تم توقيع اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد نتج عن هذه الاتفاقية عدة متغيرات رئيسية، يمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو التالي:-

١- بدلا من كونه دولة موحدة ذات نظام فيدرالى تتكون من ٢٦ ولاية، تحول السودان إلى دولة تتكون من إقليمين: أحدهما شالى ويتكون من ١٥ ولاية (بعد دمج ولايتين في ولاية واحدة)، والثانى جنوبى يتكون من ١٠ ولايات.

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة وبالتحديد منذ التاريخ الذى بدأت فيه عملية السياسة لإنهاء حالة الحرب في الجنوب بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة، وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسى وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطنى.

٢- يُحكم الإقليم الجنوبى بنظام قانونى مختلف عن المعمول به في الشمال (الذى يعمل طبقا لقوانين مستقاة من التشريع الإسلامى)، ويستند الجنوب على القوانين التى يقرها برلمان وحكومة إقليم الجنوب، والذى يسير نظامه الاقتصادى وفقا

للقوانين المصرفية العادية وتخضع لغرفة خاصة (بمثابة فرع مستقل) من البنك المركزى السودانى. بالإضافة إلى حصول الجنوب على حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ٦ سنوات تنتهى في عام ٢٠١١، وذلك عبر استفتاء يختار فيه الجنوبيون بين البقاء ضمن السودان الذى أفرزته اتفاقية نيفاشا، وبين الانفصال في كيان

ودولة جديدة.

٣- كما أن طبيعة العلاقة بين الإقليمين الشمالى والجنوبى التى أفرزتها اتفاقية نيفاشا يسودها قدر من عدم التوازن، بسبب وجود أربعة مستويات للحكم فى الإقليم الجنوبى (هى المحليات وحكومة الولاية ثم الحكومة الإقليمية وأخيرا الحكومة القومية)، فى حين أن الشمال لا يوجد به مستوى الحكم الإقليمى (المحليات وحكومة الولاية ثم الحكومة القومية مباشرة).

أفرزت التغيرات العديدة التى مربها السودان منذ انطلاق عملية التسوية وتوقيع اتفاقية نيفاشا، حالة من السيولة الهائلة فى الأوضاع العامة فى السودان، وأصبح من الواضح أن السودان الذى كان قائما منذ الاستقلال سوف يختفى ويحل محله السودان الجديد بناء على الأسس التى أرسنها اتفاقية نيفاشا.

٤- بينما تتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان حكم الإقليم الجنوبى بصلاحيات كاملة سياسية واقتصادية وأمنية، كما يشارك الإقليم الجنوبى أيضا فى الحكومة القومية بنسبة ٣٤٪ وكذلك فى الأجهزة الأمنية ومؤسسات الخدمة المدنية على المستوى القومى، فإن الحكومة القومية تكاد تكون بلا صلاحيات تجاه الإقليم الجنوبى، سوى تقرير حصته من إيرادات النفط المنتج من آبار الجنوب، وكذلك حصته من الميزانية القومية بنسبة الثلث طبقا للاتفاقية.

كل هذه المتغيرات أفرزت حالة من السيولة الهائلة فى الأوضاع العامة فى السودان، حيث أصبح من الواضح أن السودان المعروف الذى كان قائما منذ استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦، فى طريقه للاختفاء ليحل محله السودان الجديد بناء على الأسس التى أرسنها اتفاقية نيفاشا، وما ينتج عن ذلك من أبنية ومؤسسات سياسية ودستورية جديدة مستحدثة لم تأخذ فرصتها لاكتمال البناء.

إلا أن المتغير الأكثر خطورة كان هو حق تقرير المصير للإقليم الجنوبى، الذى أوجد حالة من عدم الاستقرار الهيكلى، الناتج بدوره عن الغموض الكثيف، وعدم القدرة على توقع ما إذا كان الجنوب سيبقى فى السودان الواحد الكبير أم سوف ينفصل فى كيان جديد، الأمر الذى انعكس سلبا على مجمل التفاعلات السياسية فى السودان بعد التوقيع النهائى على اتفاقية نيفاشا، وساعد على تعميق الفجوة بين شريكى حكومة الوحدة الوطنية التى تم تشكيلها بناء على الاتفاقية، وهما حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأدى ذلك -نتيجة لهذا العامل وعوامل أخرى- إلى احتدام الخلاف بينهما على العديد من القضايا، التى كان على رأسها الخلاف حول منطقة أبى، وترسيم الحدود وكيفية احتساب عائدات البترول، وأخيرا الخلاف حول نتائج الإحصاء السكانى والقضايا المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والولائية والمحلية والتى كان مقررا لها أن تتم تحت رقابة دولية فى النصف الثانى من العام الحالى ٢٠٠٩، طبقا لنصوص نيفاشا، إلا أنها أجريت فى أبريل عام ٢٠١٠ بعد شد وجذب طويلين حول الإجراءات المفضية إليها والموعد المناسب لإجرائها.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أوضحت الأزمات المتوالية بين شريكى حكومة الوحدة الوطنيه طوال ما يزيد عن خمس سنوات ونصف من عمر المرحلة الانتقالية، ان قضية الوحدة لم تكن تشغل ذهن القادة الجنوبيين، بل إن الحديث عنها بين وقت وآخر كان من أجل توظيفها فى الصراع السياسى مع حزب المؤتمر الوطنى.

هذا التوظيف كان فى كثير من الحالات يأخذ شكل الابتزاز الساعى إلى حشد نوع من التعبئة لصالح الحركة الشعبية ضد حزب المؤتمر عبر تحميله مسئولية عدم بذل الجهد الكافى من أجل الوحدة، فى الوقت الذى قامت فيه الحركة بالعديد من السلوكيات التى توضح نيتها فى الانفصال منذ وقت مبكر مثل تخصيص كود دولى مستقل للاتصالات الهاتفية يختلف عن الكود المعمول به للسودان، وتغيير مناهج التعليم وجعلها باللغة الإنجليزية، والسعى إلى توقيع اتفاقيات منفردة للتنقيب عن البترول -بالمخالفة لاتفاقية نيفاشا- بعيدا عن

الحكومة القومية ومفوضية البترول التابعة لها .

كل ذلك بالإضافة إلى تقارير تشير إلى إنجاز مسودة الدستور للدولة الجنوبية المنتظرة بواسطة معهد ماكس بلانك الألماني، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بمشروع خط لسكة حديد للربط مع كينيا، بغرض التواصل التجاري والاقتصادي ولائحة ميناء «مومباسا» الكيني كمنفذ للتصدير والاستيراد، وأيضا لتصدير النفط الجنوبي في المستقبل.

من الواضح أن قضية الوحدة والانفصال قد تم حسمها من قبل الحركة الشعبية باتجاه الانفصال عبر اتخاذ مواقف غامضة من الوحدة، والامتناع عن تأييدها علنا، بل تعدى إلى إعطاء إشارات عديدة ومتكررة على أن نتيجة الاستفتاء ستكون دعما للانفصال. هذه الطريقة في الاقتراب من قضية الوحدة كانت تتحاشى الإعلان عن التوجه نحو الانفصال بشكل صريح بالنظر إلى أن اتفاقية نيفاشا تنص على أن يعمل الطرفان على أن تكون الوحدة جاذبة، والشاهد أن كل تحركات ومواقف الحركة الشعبية ظلت تتمحور، بشكل أو بآخر، حول تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل الوصول بسلام وبدون صعاب أو معوقات إلى الموعد المحدد للاستفتاء على حق تقرير المصير في ٩ يناير ٢٠١١، حتى يمكن الحصول على المشروعية القانونية للدولة الجديدة، حيث أن المخاوف الرئيسية للجنوبيين تتركز في الخشية من وقوع اضطرابات كبيرة أو انفلات أمني نتيجة لأي أزمة هنا أو هناك. فالأزمات قد تخرج عن السيطرة، وقد يتم اتخاذها وسيلة لعدم إجراء الاستفتاء أو المطالبة بتأجيله. وفي هذه الحالة فإن انفصال الجنوب لن يكون مشروعا من الناحية القانونية، حتى لو كان قائما

من الناحية العملية أو سياسة الأمر الواقع، حيث يبقى بإمكان حكومة الخرطوم أو القوى السياسية السودانية المتمسكة بالوحدة القول بأن الجنوب لا يزال جزءا غير منفصل من السودان، الأمر الذي قد يفتح العديد من الأبواب التي يمكن لكل طرف أن يستغلها أو يوجهها أو يكتفيها كما يشاء.

ظلت تحركات الحركة الشعبية تتمحور بشكل أو بآخر حول تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل الوصول بسلام وبدون صعاب أو معوقات إلى الموعد المحدد للاستفتاء على حق تقرير المصير في يناير ٢٠١١ حتى يمكن الحصول على المشروعية القانونية للدولة الجديدة.

غير أن هذه المخاوف نفسها قد أخذت في التراجع أيضا بعد التصريحات العلنية المباشرة التي أطلقها الرئيس البشير في الاحتفال بالذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠١٠، وتعهد فيها بالاعتراف الفوري بالدولة الجنوبية الجديدة إذا اختار الجنوبيون الانفصال، فيما بدا أنه تسليم بالأمر الواقع أو انتصار للقوى المؤيدة لانفصال الجنوب داخل حزب المؤتمر الوطني نفسه، أو ترجمة لما قيل أنه صفقة غير معلنة تم التوصل إليها بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر، عقب الضغوط السياسية العنيفة التي قامت بها الحركة الشعبية في نهايات عام ٢٠٠٩ (قبيل بدء الانتخابات السودانية) عبر ما عرف باسم «تحالف جوبا»، ثم التهديد بزعزعة الاستقرار في الخرطوم من خلال التظاهر في الشارع، وذلك بالتجاوب مع مطالب الحركة الشعبية بشأن بنود قانون الاستفتاء على حق تقرير المصير، وعدم استخدام نصوص القانون لتعويق الانفصال أو جعله صعبا، في مقابل عدم اعتراض الحركة الشعبية على قانون الأمن الوطني وعدم تعطيل عملية الانتخابات.

الانتخابات السودانية وإعادة إنتاج الاستقطاب

أجريت الانتخابات السودانية على مدى خمسة أيام في الفترة من ١١ إلى ١٥ أبريل ٢٠١٠، وشملت التصويت على ثلاث مستويات تنفيذية لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة إقليم جنوب السودان وولاية الولايات السودانية الخمس والعشرين، بالإضافة إلى ثلاثة مستويات تشريعية لاختيار أعضاء البرلمان القومي وأعضاء برلمان إقليم جنوب السودان وأعضاء المجالس التشريعية للولايات.

وقد مرت عملية الاقتراع التي تمت تحت رقابة واسعة النطاق خارجية وداخلية بهدوء، حيث لم يعكر صفوها أى أحداث شغب أو عنف، وتميزت بنسبة مشاركة مرتفعة تزيد على ٦٠٪.

تمثلت المحصلة النهائية للانتخابات السودانية في إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة العاملة على السلطة لشريكي اتفاقية نيفاشا وهما حزب المؤتمر الوطنى في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، الأمر الذى أشار إلى حدوث نوع من التكريس الكامل لتقسيم السودان من الناحية العملية وبما يستبق التقسيم الفعلى الذى يحدده في يناير ٢٠١١.

وقد أدى ذلك إلى إحياء الأمل في أن تحدث هذه الانتخابات نوعا من الاختراق للدائرة المغلقة للأزمات السودانية التي تعيد إنتاج نفسها باستمرار.. غير أن هذا الأمل سرعان ما تبخر من جديد مع إعلان النتائج. حيث أعلن فوز الرئيس البشير بنسبة إجمالية تقرب من ٧٠٪ من إجمالى أصوات المشاركين في الاقتراع، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن فوز البشير كان كاسحا في الشمال في الوقت الذى جاء ترتيبه في الإقليم الجنوبى تاليا لمرشح الحركة الشعبية (المنسحب) ياسر عرمان. وقد توافق مع ذلك هيمنه كاملة لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم في الشمال بفوزه بمناصب ولاية الولايات في أربع عشرة ولاية من إجمالى خمس عشرة ولاية في الشمال، وكذلك غالبية مقاعد البرلمان القومى والمجالس التشريعية في الولايات بفارق شاسع. وفي المقابل فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بمواقع الولاية في الولايات العشر لإقليم جنوب السودان ومعظم مقاعد برلمان الإقليم ومجالس ولاياته والمقاعد المخصصة للجنوب في البرلمان القومى.

أدت هذه النتائج إلى ردود أفعال تتسم بالرفض للعملية الانتخابية والنتائج المترتبة عليها من قبل كل القوى السياسية المعارضة في الشمال وكذلك في الجنوب، وهكذا تمثلت المحصلة النهائية في أن النتائج المعلنة أعادت إنتاج الهيمنة والسيطرة الكاملة لشريكي اتفاقية نيفاشا وهما المؤتمر الوطنى في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب.. وقذفت بكل القوى المعارضة إلى هامش العملية السياسية.. وهذه النتائج وإن كانت تصب في صالح الاستمرار في تطبيقات اتفاقية نيفاشا كما هو مرسوم لها، إلا أنها أشارت أيضا إلى حدوث نوع من التكريس الكامل لتقسيم السودان من الناحية العملية وبما يستبق التقسيم الفعلى الذى سيحدده في يناير ٢٠١١، وبما يعنى أيضا إضعاف مناعة وقدرة الدولة السودانية على مواجهة التحديات الجسام التي سوف تواجهها في الشهور المقبلة، فضلا عن إهدار آخر فرصة حقيقية لإحداث نوع من التحول في مسار العملية السياسية في السودان من الصراع المسلح إلى الصراع السلمى عبر قواعد محددة متفق عليها استنادا إلى عملية التحول الديمقراطى التي قبل بها الجميع، وأنها لم تضيف شيئا إلى الساحة السياسية السودانية، سوى المزيد من الاستقطاب بين شمال وجنوب من ناحية وبين قوى حاكمة وأخرى معارضة من الناحية الأخرى.

الموقف من الوحدة والانفصال

عقب الانتهاء من مرحلة الانتخابات ، بدا من الواضح أن موقف الحركة الشعبية من قضية الوحدة والانفصال قد شهد تغيرا كبيرا في طريقة الاقتراب من هذه القضية أو التعامل معها، حيث أصبحت تصريحات قادة الحركة تتسم بالصراحة والحسم في القول بأن "نتائج الاستفتاء على حق تقرير المصير ستكون لصالح الانفصال بنسبة كاسحة، وأن زمن الحديث عن الوحدة قد ولى"، كما أفصح باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية في مؤتمر صحفى عن استراتيجية الحركة عقب إعلان نتائج الانتخابات وأشار فيه إلى أنه لو حدث تأخير أو تعطيل للاستفتاء فإن الحركة الشعبية ستلجأ لإعلان الانفصال من جانب واحد من داخل برلمان

حكومة إقليم جنوب السودان، وأنه سوف يتم التعامل مع أي وجود شمالي في الجنوب على أنه يمثل احتلالاً للدولة الجنوبية، بما يعني أن الحركة الشعبية قد عقدت العزم على الانفصال في كل الأحوال، وأن البديل لذلك إذا مورست عليها أي ضغوط سيكون العودة إلى الحرب. وكان من اللافت أن سلفاً كبير رئيس الحركة الشعبية ورئيس حكومة الإقليم الجنوبي، كان حاضراً ومشاركاً في هذا المؤتمر الصحفي، الأمر الذي يعني موافقته التامة على تصريحات باقان أموم بالطريقة التي وردت بها. وبذلك خرجت مواقف الحركة الشعبية - المتجهة إلى الانفصال - إلى العلن بشكل لا يحتمل التأويل، بعد أن كانت في وقت سابق تعطى إشارات يمكن التراجع عنها أو إعادة تفسيرها طبقاً لمقتضى الحال.

في هذا السياق أصبح البعد الدولي حاضراً أيضاً بقوة في سياق التوجه لدعم انفصال الجنوب، حيث تتمسك الولايات المتحدة بالتأكيد المتكرر عن أن موقفها هو دعم الخيار الذي سوف يتبناه شعب جنوب السودان، إلا أن هذا الموقف توافقت معه تحركات أخرى تقدم حوافز قوية لانفصال الجنوب، مثل التصريح بوجود خطط معدة سلفاً لتقديم مساعدات لإنشاء البنية التحتية للدولة الجديدة بقيمة مليار دولار، وكذلك الوعد الذي أطلقه نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن" خلال لقائه بسلفاً كبير وقادة الحركة الشعبية في نيروبي في يونيو ٢٠١٠، والذي تعهد فيه بأن واشنطن سوف تعترف على الفور بالدولة الجنوبية إذا جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال. وقد تلا ذلك إعلان كل من بريطانيا وفرنسا عن نيتهما الاعتراف بالدولة الجنوبية في حالة اختيار الجنوبيين للانفصال، الأمر الذي أشار إلى أن القوى الدولية الأساسية المهتمة بما يحدث في السودان قد صاغت مواقفها بتأييد الدولة الجنوبية قبل أن يتم إعلانها.

وقد أعقب لقاء نيروبي مع بايدن ترتيب زيارة خاصة لباقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الولايات المتحدة، خاطب فيها اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي في نيويورك، قبل أن يتوجه إلى واشنطن لمخاطبة الكونجرس الأمريكي، حيث أكد أن الجنوب مقبل على الانفصال وأنه يحتاج إلى الدعم والمساندة، وهو امر تمت مناقشته أيضاً على نطاق واسع في زيارة سابقة لسلفاً كبير إلى واشنطن اجتمع خلالها بعدد من القيادات في وزارة الدفاع الأمريكية. وقد أشارت بعض التقارير إلى وجود ترتيبات عدة - بعضها بدأ يشق طريقه إلى التنفيذ بالفعل - لإقامة قاعدة أمريكية في جنوب السودان ستكون مقراً للقيادة "أفريكوم" في السودان.

وفي المقابل بدأ حزب المؤتمر الوطني عقب الانتخابات، في منح قضية الحفاظ على الوحدة اهتماماً غير مسبوق، حيث جرى الإعلان عن تحويل الهيئة القومية الداعمة لانتخاب عمر البشير رئيساً للسودان إلى لجنة قومية لدعم الوحدة، كما تم الإعلان عن دراسة عشرات المشروعات العاجلة سريعة التنفيذ والتي تقدر تكلفتها بمئات ملايين الدولارات لإشعار المواطن الجنوبي بأهمية وجدوى البقاء في السودان الموحد. وقد ترافق مع ذلك تدشين حملة إعلامية وتعبوية.

**عقب الانتهاء من مرحلة الانتخابات شهد موقف الحركة الشعبية
تغير كبير إلى طريقة الاقتراب من هذه القضية بالقول بأن زمن
الحديث عن الوحدة قد ولى، كما أصبح البعد الدولي حاضراً أيضاً
بقوة في سياق التوجه لدعم انفصال الجنوب.**

واسعة النطاق من أجل الحفاظ على الوحدة، وقد كان من اللافت أيضاً قيام السلطات السودانية في الأسبوع الأول من يوليو باغلاق صحيفة "الانتباهة" التي يقودها الطيب مصطفى رئيس منبر السلام العادل الذي كان ينادى بضرورة فصل

الجنوب عن الشمال، والذي استمر لعدة اعوام في شن حملات اعلامية متكررة لم تخل في كثير من الاحيان من بعض الملامح العنصرية والدعوة إلى اثاره الكراهية وتركت أثراً سلبية على أكثر من صعيد. وقد كان ينظر إلى هذه الصحيفة باعتبارها ربما تمثل جناحاً داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والالما استطاعت الاستمرار لهذه السنوات، لاسيما وأن رئيس هذا المنبر يمت بصلة القرابة للرئيس عمر البشير، الأمر الذي كانت تجري

الإشارة إليه على الدوام في الإعلام السوداني.

وقد تمثلت ذروة التحركات الداعمة للوحدة في الزيارة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية على عثمان محمد طه إلى جنوب السودان في مطلع يوليو ٢٠١٠ على رأس وفد ضخم يتكون من أكثر من مائة شخصية قومية، للإعلان عن بعض المشروعات التنموية واطلاق شرارة البدء في تنفيذ بعضها بالفعل، كما حمل معه اقتراحاً للقادة الجنوبيين بالتحويل إلى نظام كونفدرالي يتم تداول الرئاسة فيه بين الشمال والجنوب.

غير أن هذه الزيارة لم تلق ترحيباً من قادة الحركة الشعبية كما أعلن باقان أموم أن اقتراح الكونفدرالية في هذا التوقيت غير مناسب، وأنه مخالف لاتفاقية نيفاشا التي نصت على أن يكون الاستفتاء بين خيارين: الاستمرار في الوحدة أو الانفصال، ولم تشر إلى وجود خيار ثالث. وأضاف باقان إلى أنه يمكن النظر في هذا الخيار في المرحلة التي تلي الاستفتاء وإعلان الانفصال، فيما بدا أنه محاولة واضحة للالتفاف على هذا المقترح بدلاً من رفضه بشكل كامل، في تعبير عن نفس الأسلوب الذي كان متبعاً من قبل في الحديث عن الوحدة قبل مرحلة الانتخابات.

التداعيات التي قد تنجم عن انفصال الجنوب:

يمكن للمتابع للشأن السوداني أن يلحظ بسهولة من خلال تصريحات كبار المسؤولين، ومن خلال الأجواء العامة، أن هناك إشفاقاً من التداعيات التي سوف تترتب على الانفصال المتوقع للجنوب، غير أننا يجب أن نفرق أيضاً بين عدم الممانعة لدى قطاعات واسعة في الشمال في أن يذهب الجنوبيون إلى حال سبيلهم وأن يجربوا إدارة دولتهم وشئونهم بمفردهم، وبين القلق الواضح من أن يكون الانفصال نهاية لهذه العلاقة المأزومة والمسكونة بالهواجس بين الطرفين، وأن يتحول إلى نقطة بداية في مسار جديد من الصراع بسبب التداخل بين الشمال والجنوب، فهما في نهاية المطاف تعبير عن نسيج متداخل لا بد أن يصيبه التهتك في حالة فصله عن بعضه البعض، وإيضاً بسبب العديد من الملفات التي مازالت عالقة مثل ترسيم الحدود وقضايا البترول والديون وتقسيم المياه وأوضاع الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب.. الخ.

وهناك أيضاً قضايا أخرى بالغة الحساسية مثل أوضاع مناطق التخوم التي تقع على الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب، وهي جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة وإببي. فهذه المناطق كان من المفترض أن تكون مناطق تعايش وتواصل بين الشمال والجنوب، ولكنها تحولت بسبب الحرب والصراع إلى مناطق قلق وتوتر.. حيث يثور السؤال في حالة وقوع الانفصال: ما هي آثار ذلك على هذه المناطق التي تقع جغرافياً في الشمال - ما عدا إببي التي لها وضع خاص - في حين أنها أقرب إلى الجنوب من الناحية الاثنية، وخاضت أجزاء كبيرة منها الجولة الثالثة من الحرب الأهلية في صفوف الحركة الشعبية.. هل ستبقى هذه المناطق هادئة مستقرة أم سوف تتحول إلى بؤر احتقان وحروب بالوكالة ومطالبات جديدة سواء بالحصول على حق تقرير المصير أو المطالبة بالانضمام إلى الدولة الجديدة،

حيث ظهر ذلك بقوة أثناء المؤتمر الذي عُقد في "كاودا" أثناء عملية التفاوض على اتفاقية نيفاشا، والذي طالبت فيه شرائح كبيرة من سكان المنطقة بالحصول على حق تقرير المصير أسوة بالجنوب، وأعلن خلاله البعض عن رغبتهم في الانضمام إلى الدولة الجنوبية الجديدة في حالة اختيار الجنوبيين للانفصال، لاسيما وأن هذه المناطق

هناك نوع من عدم الممانعة لدى قطاعات واسعة في الشمال من أن يذهب الجنوبيون إلى حال سبيلهم وأن يجربوا إدارة دولتهم وشئونهم بمفردهم، ولكن هناك قلق واضح أيضاً من أن يكون الانفصال بداية لمسار جديد من الصراع بسبب التداخل بين الشمال والجنوب وعدم حسم العديد من الملفات الحساسة مثل الحدود.

تتمتع بحق "المشورة الشعبية" بعد مضي أربع سنوات من توقيع الاتفاقية، عبر قانون المشورة الشعبية، كما

جاء في بروتوكولات نيفاشا التي أعطى الحق لمنطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في مراجعة مواقفها، بعد أربع سنوات من توقيع اتفاقية نيفاشا.

هناك أسئلة كثيرة عن قدرة الكيان الجنوبي الجديد على التماسك والاستقرار فضلاً عن قدرته على حفظ الأمن، وعن توافر الخبرات والقدرات الإدارية الضرورية لبناء وقيادة دولة جديدة تتسم بالانعدام الشامل للبنية التحتية مع انتشار واسع للصراعات القبلية.

يضاف إلى ذلك هاجس آخر هو الأثر المتوقع على أزمة دارفور التي أكملت عامها الثامن وهي تدور في متاهة البحث عن حلول ومخارج.. فهل سوف تنتقل إليها عدوى النموذج وتسير في نفس الاتجاه، أي الاستعصاء على الحل السلمي

والتسوية السياسية، ثم الشعور برهق الحرب والرغبة في إنهايتها والتخلص من أعبائها.. ومن ثم يبدأ حق تقرير المصير الذي يطل برأسه منذ فتره في مطالبات لفظية متناثرة هنا وهناك في شق مساره الصاعد بعد أن تكون الأجندات الإقليمية والدولية قد مهدت له السبل وأوجدت الاجواء المناسبة؟.. كل هذه الاسئلة تظل معلقة في سماء السودان الملبدة بالغيوم.

على الناحية الاخرى تبرز اسئلة اخرى كثيرة عن قدرة الكيان الجنوبي الجديد على التماسك والاستمرار، فضلاً عن قدرته على حفظ الامن والحد الأدنى من الاستقرار اللازم لتوفير مقومات الحياة، وعن توافر الخبرات والقدرات الادارية الضرورية لبناء وقيادة دولة جديدة تتسم بالانعدام الشامل للبنية التحتية واعباء ما بعد الحرب من استيعاب المقاتلين والتحول إلى الحياة المدنية. فالجنوب كما هو معروف يتكون من فسيفساء واسعة من القبائل التي تمتلك كل منها لغتها وثقافتها ومعتقداتها الخاصة، ومعظم هذه القبائل بينها تاريخ طويل من الصدام والصراع وعلاقات يسيطر عليها تاريخ طويل أيضاً من المخاوف.. والولاء الاخير فيها هو للقبيلة حيث لم تنشأ بعد فكرة الانتماء الأوسع إلى وطن. كما أن المشاركة من قبائل عدة في خوض الحرب ضمن الحركة الشعبية كان محدد الأساسي هو وجود ما كان ينظر له باعتباره عدواً مشتركاً هو الشمال، أما بعد اختفاء هذا العدو أو إزاحته فمن المحتمل أن تملو سمة التناقضات الداخلية على ما عداها، وهذا ما تشير إليه الاشتباكات الدموية خلال عام ٢٠٠٩ والتي نجم عنها حوالي ٣٠٠٠ قتيل وأكثر من ٢٧٠ ألف نازح حسب تقارير بعثة الامم المتحدة في الجنوب، ثم التمرد الحالي الذي يقوده الجنرال «جورج أتور» المنحدر من قبيلة الدينكا وهو أيضاً قائد سابق في الحركة الشعبية، بسبب رفضه لنتائج الانتخابات الاخيرة ووصفها بالتزوير الكامل، حيث لم تستطع الحركة احتواء التمرد بعد وقوعه بعدة أشهر، الأمر الذي يندر في حالة استمراره بالاتساع، بتهديد الوضع الأمني بما قد يحول دون إجراء الاستفتاء كما جاء على لسان المتحدث باسم بعثة الامم المتحدة في الجنوب، وكما أشار «أتور» نفسه في العديد من أحاديثه الصحفية إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه وإلغاء نتائج الانتخابات وإعادة من جديد، وهو مطلب يصعب على الحركة الشعبية التجاوب معه.

إن عملية الانفصال سوف تواجه مجموعة معقدة من التحديات التي تحتاج إلى مفاوضات وتفاهات مسبقة، حتى لا تنتشر تداعيات الانفصال غير المحسوبة لكي تحول مناطق عديدة في السودان إلى كرات من اللهب، بالإضافة إلى تأثير الانفصال على دول الجوار الأفريقي مثل أوغندا وكينيا وأثيوبيا.

ومن الواضح أن عنصر عدم القدرة على التماسك أو توفير الامن في الجنوب، يمثل أحد أهم المخاوف من

الانفصال، فهذا الوضع قد يغرى قادة الدولة الجديدة المندفعين بقوة - وبشكل عاطفى - إلى التحرر مما يقولون انه ربة الشماليين، إلى تطوير الخلافات المتوقعة مع الشمال إلى شكل من أشكال الحرب أو الصراع لاستعادة الأدوار الخاصة بالعدو الخارجى لشغل الداخل ودعوته إلى تأجيل خلافاته وتناقضاته إلى ما بعد المواجهة مع العدو الحقيقى أو (المتوهم) والذي يمثله الشمال بطبيعة الحال .

وعلى ذلك فإن عملية الانفصال سوف تواجه مجموعة معقدة من التحديات التى تحتاج إلى مفاوضات وتفاهات مسبقة، حتى لا تنتشر تداعيات الانفصال غير المحسوبة لكى تحول مناطق عديدة فى السودان إلى كرات من اللهب، ، بالإضافة إلى تأثير الانفصال على دول الجوار الأفريقى مثل اوغندا وكينيا واثيوبيا والتى تعاني كل منها بشكل أو بآخر من تكوين اثنى غير منسجم مع بعضه البعض، حيث مازالت أوغندا تعاني من هجمات جيش الرب الذى يتحرك داخل جنوب السودان وعبر الحدود مع الكونغو وأفريقيا الوسطى، كما أظهرت الانتخابات الكينية الأخيرة فى ٢٠٠٨ قدرا كبيرا من التملل القبلى والاثنى الذى كاد ينزلق إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى أثيوبيا المكونة من قوميات عدة متميزة عن بعضها البعض.

وقد بدأ الشعور بالقلق من تداعيات انفصال الجنوب يعترى بعض أعضاء منظمة الایجاد، التى كانت تدعم حق تقرير المصير لجنوب السودان بقوة، وذلك فى مسار معاكس لسياسة الولايات المتحدة التى كانت تبدو متحفظة فى البداية تجاه الانفصال، ثم بدأ موقفها يتجه إلى عدم الممانعة ثم تحول إلى تقديم الحوافز.

ومن المتوقع إلى حد كبير أن يسعى العامل الخارجى إلى انتهاز حالة الاضطراب والفوضى هذه، للعمل على إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية فى هذه المنطقة على قياسات المصالح الاستراتيجية للأطراف المتدخلة وذات التأثير.

والشاهد أن عملية انفصال الجنوب ليست بمثل هذه البساطة التى قد توحي بها الاحاديث الجارية هنا أو هناك، ومن ثم فإن القضايا المتعلقة بالانفصال أو المترتبة عليه، لا يمكن أن تنتظر إلى حين إعلان قيام دولة الجنوب بعد الاستفتاء فى يناير ٢٠١١، فهناك مسائل كثيرة ومعقدة تجب مراجعتها والاتفاق حول الأطر والضوابط اللازمة لها . ومخطئ من يظن أن مجرد الانفصال سوف يحقق السلام، كما ان آثاره لن تتوقف عند جنوب السودان أو شماله بل سوف تشمل وتؤثر على دوائر أكثر اتساعا بكثير، ولذا فانه يجب النظر من الآن بأقصى درجة من الوضوح والموضوعية والرغبة فى التفاهم والتعاون فى مآلات هذا الوضع الحرج والخطر فى آن واحد .

أزمة دارفور: الانتقال إلى طور جديد

اندلعت أزمة دارفور فى مطلع عام ٢٠٠٣ لأسباب داخلية تتعلق أساسا بمطالب تتعلق بأجندة تنموية لتعويض النقص الفادح فى الخدمات الذى يعانيه الإقليم، طوال كل العهود والحكومات التى توالى على السودان منذ استقلاله فى الأول من

يناير ١٩٥٦ ، الا ان هذه الاجندة سرعان ما انتقلت إلى أجندة تعبر عن مطالب سياسية تتعلق بإعادة هيكلة النظام السياسى وطبيعة الدولة فى السودان، وقد تم ذلك الانتقال عبر اتساع نطاق الأزمة مع الوقت بعد الهيمنة التى أخذت تلعبها ظاهرة الاثنى المسيية فى الإقليم والتى قامت على تحالف ثلاث من القبائل ذات الأصول الأفريقية وهى

أخذت أزمة دارفور تنتقل بمرور الوقت من طور إلى آخر أكثر تعقيدا، ولا يمكن لأى مراقب منصف أن يعزو ذلك فقط إلى استعصاء الأزمة بمكوناتها الداخلية على الحل وإنما يعود بشكل أساسى إلى تعدد الأجندات الإقليمية والدولية والتى تهدف كل منها إلى تحقيق أهداف ومصالح متباينة وغير متساوية مع بعضها البعض.

الفور والزغاوة والمساليت، وتلا ذلك وتصاحب معه الأدوار التي لعبتها بعض القوى السياسية السودانية الأخرى مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان التي قدمت الدعم والتسليح لحركة تحرير السودان، وحزب المؤتمر الشعبى الذى يقوده الدكتور حسن الترابى والذي قدم الدعم والمساندة لحركة العدالة والمساواة التى كان واضحا ارتباطها بحزب المؤتمر الشعبى عبر زعيمها "خليل إبراهيم" وكوادرها القيادية التى جاءت من المنتمين للمؤتمر الشعبى.

الا انه ومع مرور الوقت أخذت فصول هذه الأزمة تنقل من طور إلى آخر أكثر تعقيدا، ولا يمكن لأى مراقب منصف ان يعزو ذلك فقط إلى استعصاء الأزمة بمكوناتها الداخلية على الحل، وإنما يعود بشكل أساسى إلى

تعدد وتصارع الأجندات الإقليمية

والدولية، والتى يهدف كل منها

إلى تحقيق أهداف و مصالح متباينة

وغير متساوقة مع بعضها البعض،

مما انعكس فى حالة الارتباك

والاستعصاء على الحل التى تعاني

منها أزمة دارفور، كما شاهدنا

فى أزمة المحكمة الجنائية الدولية

وإصدارها أمرا بتوقيف الرئيس

تنقلت محاولات أزمة تسوية دارفور على مدى سبع سنوات بين

خمس محطات أساسية بدأت باتفاق أبشى ثم اتفاق أنجamina مرورا

بمحطة أديس أبابا، إلى أن بلغت محطة أبوجا التى استغرقت ما

يقرب من عامين وصولا إلى محطة الدوحة منذ أكتوبر ٢٠٠٨.

البشير، والأزمات الأخرى العديدة التى سبقتها مثل أزمة نشر القوات الدولية، الأمر الذى تحول مع الوقت إلى إيجاد بؤرة جديدة تشكل تهديدا حقيقيا وجديا لاستقرار السودان وأمنه وتهدد بتحويله إلى التقسيم أو الفوضى، ما لم يتم التوصل إلى حل سياسى ناجز لتسوية الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى الإقليم.

وغنى عن القول أن التدخلات الخارجية لا تهدف إلى مساعدة أبناء دارفور، أو لمحاولة تجاوز الكارثة الانسانية فى الإقليم بقدر ما تهدف إلى خدمة أغراضها وإستراتيجياتها الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الادوار والتدخلات الخارجية فى أزمة دارفور قد تزايدت نتيجة لاسباب عديدة بعضها داخلى ومحلى يتعلق بطبيعة البيئة السودانية نفسها، وطبيعة التكوين الإثنى الذى ينقسم السكان على أساسه من ناحية الأصل القبلى إلى "عرب" و "زرقه"، فى الوقت الذى ينقسمون فيه من ناحية نمط الانتاج المعيشى إلى رعاة ومزارعين، ومع تهتك النسيج الاجتماعى نتيجة لنقص الموارد وضعف الدور التقليدى للإدارات الأهلية وتدخلات نظام الانقاذ التى هدفت إلى اختراق الولاءات السياسية التقليدية فى الإقليم، أصبح هناك عوامل صراع داخلى زاد من خطورتها توافر السلاح فى الإقليم منذ سنوات الصراع الليبى التشادى وتكوين ما كان يعرف باسم الفيلق الافريقى.

يضاف إلى ذلك بعض الاعتبارات الجيوسياسية المتعلقة بالحدود المفتوحة والطويلة بين السودان وجيرانه، والقبائل المشتركة العابرة للحدود حيث توجد ٢٦ قبيلة عابرة للحدود بين السودان وتشاد - على سبيل المثال - على امتداد حدود مشتركة تبلغ حوالى ١٣٠٠ كيلومتر. وقد لعب هذان العاملان دورا مهما فى اتجاه توفير أجواء ومناخات مناسبة للتدخلات الخارجية التى يمكنها ان تستغل هذه الأوضاع الداخلية والصراعات القائمة من اجل دفع الأزمة إلى مزيد من التعقيد والتوتر لإيجاد أوضاع جديدة تخدم اهدافها السياسية والاقتصادية.

وهكذا أصبحت التدخلات الخارجية تشكل أحد أهم العوامل التى تحول الآن بين الأزمة والتحول نحو الحل، بعد أن تنقلت محاولات تسوية الأزمة بين خمس محطات أساسية بدأت باتفاق "أبشى" فى سبتمبر ٢٠٠٣، ثم اتفاق أنجamina فى أبريل ٢٠٠٤، مرورا بمحطة اديس أبابا فى يونيو ٢٠٠٤، إلى ان بلغت محطة أبوجا التى استغرقت ما يقرب من عامين للوصول إلى اتفاق أبوجا فى مايو ٢٠٠٦، والذي أخذ فى التداعى

بمرور الوقت، وصولاً إلى محطة الدوحة والتي بدأت بقرار من الجامعة العربية بتكليف قطر بالوساطة في مشكلة دارفور منذ أكتوبر ٢٠٠٨م، ثم جرى بعد ذلك بشهرين توحيد الجهاديين العربي والإفريقي في مبادرة واحدة تتم إدارتها عبر منبر الدوحة، غير أن هذه المفاوضات مازالت تراوح في مكانها لمدة تقرب من العامين غير قادرة على إنجاز اتفاق نهائي، على الرغم من توقيع اتفاق حسن نوايا مع حركة العدل والمساواة في فبراير ٢٠٠٩، ثم تطويره بعد جهد كبير ومراحل متعددة، إلى اتفاق إطارى مع حركة العدل والمساواة أيضاً في فبراير ٢٠١٠، وهو ما انتهى إلى انسحاب حركة العدل والمساواة من العملية التفاوضية بالدوحة في يونيو ٢٠١٠ إثر توقيع اتفاق إطارى آخر مع كيان جديد تم إنشاؤه عبر توحيد عدد كبير من الفصائل المسلحة تحت مسمى "حركة التحرير والعدالة"، الأمر الذى جعل عملية التسوية لأزمة دارفور تصبح بعيدة المنال من جديد بعد أن ساد الاعتقاد أنها قد أوشكت على الحل.

والشاهد أن هذا الارتباك ناتج عن تعدد الفاعلين المؤثرين على اتجاهات ومسارات أزمة دارفور ومن ثم تعدد الاجندات الخاصة بكل فاعل من هؤلاء الفاعلين، الأمر الذى يعكس نفسه في حالة الارتباك والفوضى التى تزداد كلما تم الاقتراب من بدء عملية تفاوض سياسى جاد نحو الحل.

وبشكل عام يمكن القول إن الأطراف التى تلعب الآن أدواراً متزايدة التأثير على مسارات الأزمة في دارفور، تنقسم إلى أطراف دولية أهمها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولى ممثلاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبعضها إقليمى أهمها أدوار كل من تشاد وليبيا وإريتريا، وهناك فريق ثالث ينتمى إلى فئة الفاعلين الجدد في النظام الدولى مثل منظمات المجتمع المدنى وجماعات الضغط ومنظمات الإغاثة والإعلام الدولى.

أشار تقرير وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى «آفى ديختر» إلى أن الهدف الإستراتيجى لإسرائيل من التدخل في أزمة دارفور هو أخذها إلى نفس المسار الذى سلكته مشكلة جنوب السودان من قبل أى التحول إلى حق تقرير المصير ثم الانفصال.

على المستوى الإقليمى نجد أن هناك أدواراً أساسية ومؤثرة لكل من تشاد وليبيا وإريتريا، وكل من هذه الدول الثلاث تتصرف طبقاً لأسس ومنطلقات مختلفة. فنظام إدريس ديبى يتدخل مكرهاً حيث أصبح استقرار الأوضاع في تشاد مرتبطاً بشكل عضوى وهيكلى بتطورات أزمة دارفور، الأمر الذى دفع الرئيس التشادى إلى إحداث انقلاب كامل في مواقفه أكثر من مرة في محاولة للبحث عن نقطة التوازن الحرجة التى تفتح فرصاً أفضل أمام استمرارية نظامه والحفاظ عليه من السقوط. إلا أن تشاد تحولت في نهاية المطاف إلى قاعدة خلفية لإمداد التمرد بالأسلحة والعتاد وإيضاً بالمقاتلين، ثم عادت لتوقع في فبراير ٢٠١٠ اتفاق مصالحة وتوافق مع الحكومة السودانية يلتزم كل منهما بمقتضاه بإغلاق وحراسة الحدود المشتركة، مع الامتناع عن تقديم أى دعم لمعارضى الطرف الآخر، الأمر الذى أثر سلباً على موقف حركة العدل والمساواة وترتب عليه انخراطها بشكل أكثر جدية في مفاوضات الدوحة إلى أن عادت "العدل والمساواة" وانسحبت من جديد بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة التى تخص الحركة ورؤيتها لدورها وطبيعة الاهداف التى تسعى إليها.

أما ليبيا فقد مارست تأثيراً واضحاً على مسارات أزمة دارفور، بهدف إبقاء التفاعلات الحادثة على حدودها الجنوبية مع دارفور وشمال تشاد تحت سيطرتها، وذلك بسبب الضرورات الأمنية للنظام الليبى، والرغبة في الظهور بمظهر الفاعل الإقليمى القوى. وفى سبيل تحقيق ذلك احتفظ الليبيون بعلاقات مفتوحة مع كل أطراف الأزمة في وقت واحد، فهم يساندون ويدعمون العديد من الحركات المسلحة في دارفور، حتى لو كانت هذه الحركات تختلف في توجهاتها ومطالبها، كما يدعمون نظام إدريس ديبى في تشاد، وقد تجلّى ذلك في إسنادها ودعمها لنظامه بعد أن أوشك على السقوط في مطلع فبراير ٢٠٠٨ بعد أن احتلت المعارضة التشادية العاصمة "أنجامينا" وحاصرت القصر الرئاسى لمدة ثلاثة أيام. وهناك محدد آخر للسياسة الليبية تجاه

أزمة دارفور يتمثل في شخصية العقيد القذافي الذي ينظر إلى نفسه باعتباره "قائداً آمياً" يضيق به الوعاء الليبي ومن ثم لا بد أن يلعب دوراً أوسع .. كان عربياً ثم انقلب الآن أفريقياً .

تحفظت مصر على الدوام على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، ولكن الموقف المصري تحول إلى التعامل مع الأمر الواقع بعد توقيع بروتوكول ماشاكوس وسعى إلى تبني أهداف جديدة تتمثل في المساعدة على جعل الوحدة جاذبة.

غير أن الدور الليبي أدى في النهاية إلى تصعيد الأزمة وإحداث ارتباكات هائلة بين أطرافها، كما اتضح في الصعوبات التي واجهت مؤتمر سرت في أكتوبر ٢٠٠٧ والتي أدت في النهاية إلى إفشاله، إلى أن اتسع الخرق على الراقع بعد أن توجهت أصابع الاتهام في محاولة غزو أم درمان في ١٠ مايو ٢٠٠٨ إلى تشاد ومن ورائها ليبيا، ثم عدم فاعلية الجهود الليبية التي بذلت بعد ذلك تحت مسمى توحيد الحركات الدارفورية.

أما الطرف الإقليمي الثالث في الأزمة فيتمثل في إريتريا التي رغم أنها تقع على الحدود الشرقية للسودان، إلا أنها تتدخل في أزمة دارفور التي تقع في أقصى غرب السودان وعلى بعد عدة آلاف من الكيلومترات من الحدود السودانية الإريترية بثقل وتأثير يتفاوت من مرحلة إلى أخرى، إلا أنه يعتمد في الغالب على توفير التسهيلات السياسية والدبلوماسية واللوجستية، وتتدخل إريتريا في توجيه مسارات الأزمة بأدوار تتنافس أحياناً تتصارع مع ليبيا على النفوذ والتأثير، الأمر الذي يمكن تفسيره برغبة إريتريا في الاحتفاظ ببعض الأوراق لاستخدامها عند اللزوم للضغط على الحكومة السودانية لصالح الهدف الإريترى الرامى إلى تعديل التوازنات الاستراتيجية في القرن الأفريقي التي تسير لصالح أثيوبيا التي هي الخصم الأساسي لإريتريا في القرن الأفريقي.

هذا وقد طرأ على أزمة دارفور في الآونة الأخيرة متغير ذو دلالات خطيرة تشير بشكل واضح وصريح إلى تشكل بؤرة تهديد قريبة من الحدود المصرية، وقد تمثل ذلك في الدخول العلني لإسرائيل إلى ساحة الأزمة، عبر حزمة من الوسائل

السياسة المصرية عملت على توطيد الصلات والتعاون مع جنوب السودان لتحقيق الوحدة الجاذبة، وأيضاً لتمكين مصر من حرية الحركة في حالة اختيار الجنوبيين للانفصال كما هو واضح حالياً.

والإجراءات ، أشار إليها التقرير الشهير لوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "آفي ديختر"، والذي حدد الهدف الاستراتيجى لإسرائيل من التدخل في هذه الأزمة بأخذها إلى نفس المسار الذي سلكته مشكلة جنوب السودان من قبل. أى التحول إلى حق تقرير المصير ثم الانفصال. حيث إن الأهداف الإسرائيلية من الأزمة تتصل بشكل مباشر بالإستراتيجية الرامية إلى تغذية الانقسامات الاثنية والمذهبية في أكثر من مكان في العالم العربى ، وتهدف في الحالة السودانية إلى تفكيك السودان أو دفعه إلى الفوضى، وهذا يمثل خطورة مضاعفة ذات أثر مباشر على مصر وأمنها وحدودها الجنوبية، ويختلف بالنسبة لمصر - بشكل جذرى - عن الأوضاع المماثلة في العراق أو لبنان أو أى مكان آخر.

المواقف والسياسات المصرية تجاه الأزمة السودانية

١- جنوب السودان

ظلت مصر على الدوام تتحفظ على الموافقة على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان كوسيلة لإنهاء

الحرب الأهلية في الجنوب، لإدراك القاهرة أن هذا المسار سوف يعرض السودان لتداعيات بالغة الخطورة قد تؤدي إلى انفصال الجنوب وربما إلى حدوث تداعيات أخرى في الشمال سوف لن يكون من السهل السيطرة عليها، الأمر الذي ثبتت صحته بشكل واضح طبقاً للتطورات الحالية. وكانت الرؤية المصرية للحل تقوم على أساس إرساء مبدأ المواطنة والمساواة التامة بين كل المواطنين دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو المعتقد، وقد انعكست هذه الرؤية في بنود المبادرة المشتركة التي قدمتها مصر بالاشتراك مع ليبيا والتي جاءت خالية من أى إشارة إلى حق تقرير المصير كخيار مطروح على مائدة المفاوضات، غير أن توقيع بروتوكول ما شاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي كان يحوى الموافقة على حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ٦ سنوات، جعل الموقف المصرى يتحول إلى التعامل مع الأمر الواقع ويسعى إلى تبنى أهداف

جديدة، تتمثل في المساعدة على جعل الوحدة جاذبة، عبر الإسهام في تنمية إقليم جنوب السودان وتشجيعه على البقاء في السودان الموحد.

وقد قامت مصر بالفعل بالمضى قدما في هذه السياسة، كاستمرار لسياسة مصرية ثابتة منذ عهد الرئيس السادات في تقديم يد

العون والمساعدة لأبناء جنوب السودان، وتم افتتاح مكتب اتصال لحكومة إقليم جنوب السودان بالقاهرة، وقامت مصر بتقديم ٣٠٠ منحة تعليم جامعى مجانا لأبناء الجنوب وإنشاء فرع لجامعة الإسكندرية في جنوب السودان، بدأت الدراسة به فعليا في العام الدراسى ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ تمهيدا لنقل الدراسة في العام الذى يليه إلى الموقع الذى تم تحديده في أراضي الجنوب بالاتفاق مع حكومة الإقليم الجنوبى . في السياق نفسه قامت مصر أيضا بإنارة خمس مدن جنوبية بالكهرباء على النفقة المصرية وإنشاء مركز طبى في جوبا وعدد من المدارس والمنشآت، فضلا عن افتتاح قنصلية مصرية في جوبا للمزيد من التنسيق والتعاون.

وقد بدا واضحا أن السياسة المصرية تعمل على توطيد الصلات والعلاقات التعاونية مع الجنوبيين، لتحقيق هدف الوحدة الجاذبة، ومن أجل تقديم صورة إيجابية لطرف عربى يمد يده للجنوب بالمساعدة والتعاون كبديل عن الصورة النمطية السائدة لدى الجنوبيين والتي تتسم بالسلبية، عبر الحروب المستمرة مع الشمال، وفي الوقت نفسه فإن اتباع هذه الاستراتيجية يمكن مصر من حرية الحركة في حالة اختيار الجنوبيين للانفصال كما هو واضح حاليا، فدولة جنوب السودان ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصر لاسيما فيما يتعلق بقضايا المياه، حيث تقع العديد من المشروعات المقترحة لزيادة حصة مصر وشمال السودان من مياه النيل في أراضي الجنوب، كما يمكن ملاحظة أن الأزمة المترتبة على توقيع دول المنابع لاتفاقية عنتيبي قد جعلت من موقف

في حالة انفصال جنوب السودان قد تشهد الاتجاهات العامة
وأزمة دارفور انتقالا إلى مرحلة جديدة تأخذ فيها المطالبة بحق
تقرير المصير مساحات أوسع بمرور الوقت نتيجة الأزمة واستقصاء
التسوية السياسية.

جنوب السودان أكثر أهمية بسبب حالة الاستقطاب السياسى التى نشأت عن هذا التوقيع المنفرد، فضلا عن أن انفصال الجنوب سيتبعه تزايد النشاط والوجود الاسرائيلى هناك الأمر الذى يقتضى عدم ترك الساحة خالية لإسرائيل للتأثير في سياسات ومواقف الدولة الجديدة وتوظيفها لخدمة أهداف الإستراتيجية الاسرائيلية المعروفة في تفتيت السودان وحصار مصر من الجنوب والضغط عليها عبر السعى إلى تهديد مصالح مصر المائية في حوض النيل.

٢- أزمة دارفور

أما الموقف المصرى من أزمة دارفور فقد تبلور فى سعى مصر باستمرار لتعديل واحتواء الاجواء الإقليمية غير المواتية التى أحاطت بأزمة دارفور وساهمت فى تعقيدها وتصعيدها، ويمكن التدليل على ذلك بالعديد من الشواهد، مثل مشاركة مصر بألفى جندي فى القوات الدولية المشتركة المراقبة فى دارفور بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى، والمشاركة فى كل المؤتمرات الإقليمية على المستوى الرئاسى وحرصها فى كل الأحوال على بناء نوع من الوفاق الذى يقود إلى الحل السياسى السلمى، كما أن مصر لعبت دورا أساسيا فى احتواء وتجاوز القرار ١٧٠٦ الذى كان يتضمن بنودا تخل بسيادة السودان على أراضيها، وبعد ذلك دعمت القرار ١٧٦٩ الذى قبلته كل الأطراف فى أزمة دارفور. كما لعبت القاهرة دورا أساسيا فى إسناد السودان فى مواجهة أزمة المحكمة الجنائية الدولية،

إن أى اتفاق سوف تتم الموافقة عليه بالنسبة لإقليم دارفور سوف تتم المطالبة به من قبل الأقاليم والجهات الأخرى تبعا لنظرية الأوانى المستطرفة السائدة فى السودان.

إلا أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الدور المصرى تجاه أزمة دارفور ظل لفترة من الوقت، وكأنه يعتمد أن يأخذ شكل محدودية الظهور أو التأثير تاركا موقع الصدارة للسياسة الليبية وللعقيد القذافى لفترة طويلة من الوقت دون تحقيق أى تقدم عملي، الأمر الذى أدى إلى محاولة سعودية فاشلة للتدخل عبر عقد ما عرف باسم "صلح الجنادرية" بين السودان وتشاد، ثم إلى ظهور منبر الدوحة وتطلع قطر للعب دور للوساطة فى دارفور ثبت أنها لا تمتلك الخبرات والمقومات اللازمة لإنجازه عبر عمليات تفاوض عقيمة مازالت قائمة ومتواصلة رغم عدم تحقيقها لأى اختراق حقيقى نحو الحل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الواضح أن المصالح والأهداف المصرية تجاه الأزمة السودانية بتجلياتها المتعددة، تختلف عن المصالح والأهداف الليبية أو القطرية، وإن كانت تتلاقى أو تتوافق جزئيا مع المصالح السعودية، ومن ثم فإن محاولة مصر التساوق مع هذه السياسة أو تلك لم تكن أمرا موفقا أو مناسبا لمصالح مصر منذ البداية، حيث كان ينبغى على مصر أن تحرص على إظهار دورها فى قيادة وتكثيل الجهود العربية وتعبئة الموارد لمساعدة السودان على تجاوز أزمته الداخلية، وليس فقط الاكتفاء بمحاولة القيام بهذا الدور بطريقة غير مباشرة. وبناء على ذلك فقد يكون الوقت ملائما لمصر لتغيير توجهاتها فى هذا المجال، والتحرك للأمام لمحاولة شغل هذا الحيز، من أجل تحقيق

يمر السودان فى الوقت الحالى بمرحلة مخاض صعبة ذات نهايات مفتوحة، الأمر الذى يطرح عدة سيناريوهات أولها الانقسام إلى دولتين شمالية وجنوبية، والتالى هو التحول إلى ثلاث دويلات والسيناريو الثالث ينصرف إلى الانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك.

هدفين: هما الحد من التدخلات الخارجية بأنواعها، بما فى ذلك التدخل الإسرائيلى، والهدف الثانى هو زيادة مساحات الحركة أمام الدور المصرى، للحفاظ على تماسك الدولة فى السودان، ولحماية المصالح المصرية وتعزيز الدور الإقليمى لمصر.

وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه فى حالة انفصال الجنوب فإن الأطر والاتجاهات العامة لأزمة دارفور، قد تشهد انتقالا إلى مرحلة جديدة، تسير فيها على خطى المسار الذى اتبعته قضية الجنوب، فنتيجة لاستطالة أمد الأزمة وتعثر أو استعصاء التسوية السياسية، من المتوقع أن تأخذ المطالبة بحق تقرير المصير لدارفور مساحات أوسع بمرور الوقت.

وقد بدا لبعض الوقت أن حالة المراوحة المتطاولة لأزمة دارفور والتي تعود إلى التعقيدات المرتبطة بها من تدخلات خارجية وتشردم للحركات المسلحة واختلاف وتباين المطالب بين هذه الحركات - مع رفع سقف هذه المطالب من مرحلة إلى أخرى - والعجز عن تكوين وفد تفاوضي موحد، أو تبني رؤية مشتركة للتفاوض، قد تصب في نهاية المطاف (في حالة بقاء السودان موحدًا ومكونًا من إقليمين) في اتجاه إعادة تقسيم إقليم شمال السودان من الداخل إلى مجموعة من الاقاليم المتجاورة تربطها بالمركز علاقة هشّة، و ببعضها البعض علاقات صراعية أو تنافسية في أفضل الاحوال، إذ أن مجمل مطالبات الحركات المسلحة الدارفورية تركزت لوقت طويل في الحصول على اتفاق شبيه باتفاقية السلام الشامل التي حصل عليها الجنوبيون، وبمعنى أدق وبإستخدام التعبير الشائع في هذا الخصوص (الحصول على نيفاشا ناقصة حق تقرير المصير). وبالنظر إلى أن أى اتفاق سوف تتم الموافقة عليه بالنسبة لإقليم دارفور سوف تتم المطالبة به من قبل الاقاليم والجهات الأخرى تبعًا لنظرية الأواني المستطرقة السائدة في السودان، فمن الطبيعي توقع ظهور مطالبات مماثلة بأقاليم أخرى بنفس الترتيبات والأوضاع، وهى أقاليم الشرق والوسط وأقصى شمال السودان، الأمر الذي يعنى من الناحية العملية تقسيم الإقليم الشمالى إلى أربعة أقاليم متجاورة.

إلا أن الانفصال المتوقع للجنوب قد يؤدي إلى إعادة توجيه مسار أزمة دارفور، إذ أن إرهابات المطالبة بحق تقرير المصير لدارفور قد بدأت في الظهور من الآن، حيث شرع عبدالواحد محمد نور (المرتبط بإسرائيل والمدعوم من فرنسا) في وضعها كشرط أساسى لقبوله الاشتراك في المفاوضات الهادفة إلى تسوية الأزمة، وقد بدأ موقف حركة العدل والمساواة في التطور في نفس هذا الاتجاه، بسبب الموقف الصعب الذي تعاني منه الحركة اثر انسحابها من منبر الدوحة، وتعرضها لحالة من الحصار وتضييق الخناق على تحركات قائدها خليل إبراهيم، لاسيما وأن حركة العدل كانت قد لوحت في السابق ابان مفاوضات ابوجا باللجوء إلى خيار المطالبة بحق تقرير المصير وأوردته في مقررات مؤتمرها الرابع، ثم عادت بعد ذلك لتصمت عنه. هذا يعنى بشكل واضح أن السودان قد يتجه عقب الانفصال إلى التفكك إلى ثلاث دويلات، الأولى في الجنوب والثانية في الغرب والثالثة تشمل المساحة المتبقية في الشمال والوسط.

وهكذا يبدو واضحاً للعيان أن السودان يمر في الوقت الحالى بمرحلة مخاض صعبة ذات نهايات مفتوحة، الأمر الذى يطرح عدة سيناريوهات اولها الانقسام إلى دولتين شمالية وجنوبية مع ما يواجهه هذا الوضع من تحديات، والثانى هو التحول إلى ثلاث دويلات، والسيناريو الثالث ينصرف إلى الانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك.

والشاهد أن البيئة الداخلية في السودان وطبيعة التفاعلات السياسية فيه أدت إلى تهيئة المسرح للتدخلات الخارجية واسعة النطاق، وأوجدت المناخ الذي يسمح للآخرين باستدعاء الذرائع، وساعد على ذلك أيضا تبني معظم القوى السياسية السودانية لأجندات ضيقة تدور حول الصراع على السلطة والمكائيدات السياسية، ولا تعطي المصالح الوطنية العليا ما تستحقه من أولوية، وإنما تسعى وراء أهداف محدودة قصيرة الأجل لا تستصحب معها الأبعاد الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على وحدة السودان وتماسكه كوطن لجميع أبنائه على قدم المساواة، وبما يجعله قادرا على تحقيق نهضة تنموية تعتمد على موارد السودان الهائلة وصولا إلى بناء هوية سودانية مشتركة بعيدا عن الاستقطابات الدولية والسياسات المفروضة من الخارج.

غير أنه من الواضح أيضا أن مسألة الأجندات المحدودة هذه ترتبط بقضية أخرى أكثر جوهرية، تتعلق بفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في السودان - منذ الاستقلال وحتى الآن - في استكمال مشروع بناء الدولة الوطنية أو على الأقل تبني إستراتيجية واضحة للسير على هذا الطريق، ومما زاد الطين بلة أن انقلاب الإنقاذ الوطنى في يونيو ١٩٨٩ الذى أتى بالجهة القومية الإسلامية التى يقودها الترابى إلى الحكم، استصحب معه مشروعا ذا طبيعة إسلامية إقصائية، تتجاهل التكوين التعددى للمجتمع السودانى، وتحاول أن تفرض مشروعا للتغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالقوة، الأمر الذى نتج عنه ارتداد المجتمع والقوى السياسية المختلفة إلى مرحلة الانتهاات الأولية، أى إلى الجهة والعرق والقبيلة، والتى كان السودان يطمح إلى تجاوزها عبر عملية ممتدة ذات طبيعة تنموية وتحديثية.

السودان والأمن القومي المصري

يظهر ارتباط الأمن القومي بما يحدث من تطورات في السودان بشكل واضح ويتجلى بأشكال عديدة، ولعل الذاكرة المصرية لا تنسى عملية نقل الكلية الحربية المصرية والمتبقى من طائرات سلاح الجو إلى منطقة وادي سيدنا بالخرطوم في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، لكي تكون بعيدة عن متناول قوات العدو الاسرائيلي، إلا أن الأمر لا يقتصر على هذا البعد المباشر، بل يمتد إلى ما هو أعمق من ذلك خاصة في هذه المرحلة التي يمر فيها السودان بظروف صعبة ودقيقة،

فسيناريوهات التفكك أو الانزلاق إلى حالة الفوضى تحمل في طياتها مخاطر عديدة، ويمكن أن نشير إلى أهمها على النحو التالي:

إن تجزئة السودان أو تفككه أو تحوله إلى الفوضى سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية

إن تجزئة السودان أو تفككه أو تحوله إلى الفوضى سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولاً إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى.

للسودان مع مصر وليبيا وصولاً إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا يخفى أهمية هذه المناطق بالنسبة لمصر وارتباطها الوثيق بقضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر وتأمين قناة السويس. فضلاً عن تأثيرها على الأمن المباشر لمصر ودورها ومكانتها في الإقليم. وفي ظل الأوضاع الحالية فإن عملية إعادة الصياغة قد تتم خصماً من مكانة مصر ومن قدرتها على التأثير والتدخل لحماية مصالحها الحيوية، لصالح قوى وأطراف إقليمية ودولية أخرى ذات تواجد فعلي في هذه المناطق وتسعى بقوة لتوسيع نفوذها.

يؤثر هذا أيضاً على ملف أزمة المياه، والذي يحتل أولوية متقدمة في التفكير الاستراتيجي المصري في المرحلة الحالية وفي المستقبل، فمسألة البحث عن موارد جديدة من المياه، تكاد تعتمد بشكل رئيسي على مبادرة حوض النيل المشتركة، وظهور دويلة جديدة في جنوب السودان أو استمرار عدم الاستقرار، سوف يؤدي إلى إيجاد الكثير من التعقيدات في هذا المجال، كما سوف يفسح المجال لإيجاد أدوات جديدة للضغط على مصر، عبر استغلال الأوضاع في الجنوب وفي أنحاء أخرى من السودان.

ترتبط الأزمة السودانية أيضاً بظهور تهديد آخر من نوع جديد على الأمن القومي المصري، كاحد تداعيات ما يحدث في السودان، وهو ظهور ما يسمى بحركة «كوش» التي تنادي بتحرير أراضي النوبة في شمال السودان وجنوب مصر من «الاحتلالين» المصري والسوداني وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة، وهذه الحركة وإن كانت لا تزال «إنترنتية» ولم تستطع القيام بأي نشاط فعلي بعد، إلا أن معظم النار من مستصغر الشرر.

ترتبط الأزمة السودانية أيضاً بظهور تهديد آخر من نوع جديد على الأمن القومي المصري، كأحد تداعيات ما يحدث في السودان، وهو ظهور ما يسمى بحركة «كوش» التي تنادي بتحرير أراضي النوبة في شمال السودان وجنوب مصر من «الاحتلالين» المصري والسوداني وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة، وهذه الحركة وإن كانت لا تزال «إنترنتية» ولم تستطع القيام بأي نشاط فعلي بعد، إلا أن معظم النار من

مستصغر الشرر، ويجب أن تُقرأ هذه التحركات التي ترعاها دول معينة، مع ما يتم الترويج له من حديث عن أهل النوبة باعتبارهم أقلية مضطهدة، ومع محاولة ربطهم بقضايا أقباط المهجر. وقد كانت عملية اختطاف

بعض السياح الغربيين في المثلث الواقع على الحدود المصرية الليبية السودانية، جرس إنذار مبكر ومثالا عمليا على التهديدات الامنية التي قد ترد إلى مصر من هذا الاتجاه .

إن عدم الاستقرار في السودان يعنى استمرار وتزايد احتمالات تهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية لمصر لاستخدامها في عمليات عنف في الداخل المصري، وقد سبق حدوث ذلك إبان توتر العلاقات بين البلدين في المرحلة الأولى من عهد نظام الانقاذ، أو لمحاولة استخدام الأراضي المصرية كممر، كما حدث في حالة التفسيرات التي طرحت للغارات الاسرائيلية على شرق السودان في مطلع عام ٢٠٠٩ .

من المتوقع أيضا أن تتزايد عمليات الهجرة أو النزوح الجماعي المشروعة او غير المشروعة، بما في ذلك من بعض الدول الافريقية ذات الحدود المفتوحة مع السودان، الأمر الذي قد يوجد ضغوطا اجتماعية واقتصادية إضافية على مصر، إذ أن معظم النازحين لا يمتلكون أى قدر من التعليم أو المهارات الفنية، وليس لديهم ما يقومون باستثماره، ومن ثم فإنهم يتسربون إلى أسواق العمالة الطفيلية، ويمثلون عبئا على كل مرافق الدولة والاقتصاد في ظل حالة البطالة المنتشرة في مصر. وفيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية نشير إلى حادثة المهندسين وما نتج عنها من حرج وإساءة لصورة مصر، رغم كل الجهود الإيجابية التي بذلتها مصر لتحاشى الازمة، بالإضافة إلى ظاهرة التسلل إلى إسرائيل، بما تحمله تلك الظاهرة من مخاطر أمنية على مصر بأشكال مباشرة أو غير مباشرة.

إن كل ما سبق سوف يؤدي إلى عزل مصر وحصارها من ناحية الجنوب، وازدياد امكانية فرض ضغوط قوية عليها من الخارج تتعلق بمقدرتها على توفير الأمن لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الضرورية، كما قد يحد من قدرتها على إعادة صياغة دورها الإقليمي ورؤيتها للمستقبل بالتحول نحو حوض النيل كخيار مستقبلي بديل يوفر لها فرصا حقيقية للنهوض والنمو بالتعاون مع بلدان الحوض و من اجل الفائدة المشتركة للجميع.

السياسة المصرية تجاه السودان:

ومن هنا تظهر أهمية وجود سياسة مصرية قوية ومبادرة تجاه السودان في المرحلة الحالية، لدرء المخاطر والتهديدات أولا ولمحاولة شق مسار جديد لبناء وحماية المصالح، عبر الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار والعلاقات السلمية والتعاونية بين

دولتي الشمال والجنوب في حالة وقوع الانفصال، والسعى إلى تسوية أزمة دارفور. ومن البدهى أن الغياب عن عملية إعادة الهيكلة أو إعادة الصياغة الجارية الآن على قدم وساق، سوف ينتج عنه غياب القدرة على التأثير أو حماية المصالح المصرية، الأمر الذي يعنى بدوره انعكاسات سلبية للغاية على المصالح المصرية في المستقبل، إذ أن القوى التي تقوم بتوجيه العمليات السياسية الرئيسية الآن في السودان، هي

في هذا الإطار يمكن القول إن الاهتمام المصري بالسودان قائم وموجود ويمكن ملاحظته في العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التي تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك فإن السياسة المصرية بوضعها الحالي تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك والتركيب.

التي سوف تهيمن في المستقبل وسوف يكون لها تأثير واضح على كل التفاعلات ومسارات الأحداث .

في هذا الإطار يمكن القول إن الاهتمام المصري بالسودان قائم وموجود ويمكن ملاحظته في العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التي تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك فإن السياسة المصرية بوضعها الحالي تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك

والتركيب، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجري، وتعيد تعريف المصالح المصرية في السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وغنى عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال إهمال الأولويات الاستراتيجية الحالية لمصر، ولكنه يعنى رفع الاهتمام بالشأن السودانى من ناحية الترتيب ووضعه على

قدم المساواة مع ملف الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية، على أن يعمل هذا التوجه الجديد من خلال أداتين أساسيتين هما :

إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال إهمال الأولويات الاستراتيجية الحالية لمصر، ولكنه يعنى رفع الاهتمام بالشأن السودانى من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية.

أ- الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسودان .

ب - محاولة التواجد بقوة على مسرح التفاعلات السياسية الداخلية من خلال المساعدة على بناء وفاق وطنى داخلى فى دولة شمال السودان،

والسعى الى، وتشجيع علاقة تعاونية بين السودان الشمالى والدولة الجنوبية المنتظرة.

توجه إقليمى جديد نحو السودان وحوض النيل

لاشك أن مصر تستمد الكثير من قدرتها على التأثير والحركة فى المحافل الدولية من دورها الإقليمى فى المنطقة العربية أو ما يعرف بإقليم الشرق الأوسط، إذا أن هذا يفتح لها مساحات أوسع للحركة كما يمنح سياستها الخارجية قدرا أكبر من الفاعلية، ويعطى لها الثقل اللازم لحماية المصالح المصرية السياسية والاقتصادية، ويدعم إدراكها لنفسها كدولة إقليمية كبرى لها دورها فى حفظ الاستقرار والتوازن فى المنطقة.

وغنى عن القول إن مصر قد اهتمت طوال الخمسين عاما الماضية بالصراع العربى الاسرائيلى، وركزت أنظارها على الشمال الشرقى ومنطقة المشرق بشكل عام، فى الوقت الذى فتر فيه الاهتمام إلى حد كبير بالسودان وأيضا ببلدان حوض النيل والقرن الأفريقى، عدا بعض الفترات فى عهد الرئيسين السادات ومبارك مع الرئيس نميرى، والتى لم تترك أثرا يذكر فيما بعد . وكان الانطباع الدائم أن السودان سيظل قائما هناك، وفى ظل عدم وجود متغيرات أو تهديدات رئيسية، لم يكن هناك ما يبعث على اتباع أى تغيرات جذرية فى السياسة أو التوجهات المصرية. إلا أن الأوضاع تتغير الآن بوتائر متسارعة، حيث لم تتبق سوى أشهر معدودة على استفتاء حق تقرير المصير لجنوب السودان المقرر فى يناير ٢٠١١، والذي من المتوقع ان يؤدى إلى انفصال الجنوب، ومن ثم سوف نشهد «سودانا» آخر غير ذلك الذى عرفته المنطقة طوال نصف القرن الماضى.

هذه التطورات تفرض على الدولة المصرية أن تحدث نوعاً من الالتفات فى سياستها الإقليمية بالتوجه نحو السودان ودول حوض النيل، بحيث يصبح هذا التوجه هو مجال اهتمامها وتفاعلاتها ذات الأولوية الرئيسية، وهو الانتفاء الطبيعى والعريق لمصر. على أن يكون هذا التوجه فى إطار البعد الأفريقى لمصر وليس فى إطار الحديث عن دعم أمتها العربية، رغم أنه لا يوجد تعارض فى تعدد مستويات الهوية المصرية بأبعادها المختلفة. وتجب الإشارة إلى أن هذا لا يعنى عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية او منطقة الخليج وباقى الاهتمامات التقليدية الأخرى لمصر. فالتحدى الذى تواجهه سياسة مصر الخارجية هو تطوير القدرة على العمل بكفاءة واهتمام متساو مع أكثر من جهة وفى أكثر من اتجاه.

وأهمية هذا التوجه لو تم اعتماده تتمثل في أنه سوف يؤدي إلى تحويل الكثير من المشاكل والسلبيات التي نعاني منها إلى مزايا نسبية هائلة، تعمل لصالح مصر دون تكلفة أو اعباء اضافية، فالزيادة السكانية سوف تكون ميزة ازاء الندرة النسبية للسكان في حوض النيل ، وكذلك القدر المتوافر من التعليم والمهارات الفنية والقدرات الصناعية والتواصل مع التكنولوجيا .. الخ، فضلا عن أن الكثافة الحضرية وتماسك الهوية والثقافة الوطنية المصرية ورسوم تقاليد الدولة فيها سوف يعطى الدور المصرى ايضا الكثير من القوة والزخم.

ويمكن القول إجمالاً إن هذا التوجه من الممكن أن يمثل الفرصة الاقتصادية البديلة لمصر، حيث إن التوجه جنوباً سوف يوفر فرصاً طبيعية هائلة لاستغلال التكامل في الموارد، فالسودان لديه أراضٍ ومياه ومعادن وثروات هائلة، وقلة في عدد السكان في الوقت الذي يعاني فيه من اضطرابات سياسية وجهوية واثنية واسعة النطاق جعلت كل القوى السياسية

في حالة من الضعف، وبعض هذه القوى يوجه نداءات متكررة لمصر بالتواجد وتقديم الدعم، الأمر الذي يوفر طلباً سودانياً داخلياً على الدور المصرى ويوجد قاعدة مناسبة وأجواء إيجابية للتعاون والشراكة .

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية، إلا أن القول بمحدودية الموارد، لا يمكن القبول به في هذا السياق.

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية، إلا أن القول بمحدودية الموارد، لا يمكن القبول به في هذا السياق، إذ أن مصر لها دور تاريخي وثقافي مازال حاضراً في السودان ككل، ولها أرضية واسعة للحركة، وهناك نداءات متكررة لمصر بالتدخل من جانب أطراف سودانية عديدة خاصة في الوسط والشمال النيل، أى أن الدور لا يعتمد على الإمكانيات المادية وحدها، كما أنه يمكن الاستعانة بشكل واسع النطاق بمنظمات المجتمع المدني والجهود الشعبية والقطاع الخاص، عبر تكثيف التواصل مع كل القوى السودانية، وتبادل الزيارات، وتنظيم اللقاءات مع القيادات السودانية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أوجه قصور السياسة المصرية الحالية تجاه السودان، أنها سياسة تعتمد على معالجات قد تصلح في أوقات السلم والاستقرار، إلا أن الأوضاع الحالية والمتغيرات المتسارعة في السودان تحتاج إلى استراتيجية أشمل تنطلق من رؤية سياسية شاملة، وبحيث تحشد لها الموارد من كل الاتجاهات، ولذا فإن هذا الوضع يحتاج إلى إنشاء هيئة خاصة بشئون العلاقات المصرية السودانية، تتبع لرئاسة الجمهورية مباشرة، ويقف على رأسها شخصية متخصصة ومتفرغة وذات ثقل، تتولى بلورة الخطط والسياسات والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكون لها صلاحية خاصة تنبع من تبعيتها لرئاسة الجمهورية.

هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل يمكنه أن ينطلق من خلال دعم مصر لوفاق داخلي سوداني، واعتبار الشراكة الاستراتيجية مع السودان هدفاً إستراتيجياً، على النحو التالي:

هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل يمكنه أن ينطلق من خلال

دعم مصر لوفاق داخلي سوداني، واعتبار الشراكة الإستراتيجية

مع السودان هدفاً إستراتيجياً.

أ- بناء وفاق داخلي في السودان:

تحتفظ مصر في الوقت الحالي بخطوط اتصال مفتوحة وعلاقات

جيدة مع الحكومة السودانية وكذلك معظم القوى السياسية السودانية في الشمال والجنوب، بالإضافة إلى حيازتها لقنوات اتصال نشطة مع الفصائل المسلحة في دارفور الأمر الذي أصبح يمثل مصدراً للقوة النسبية وأحد مؤهلات نجاح أي تدخل لإنهاء الصراعات القائمة والمساعدة على بناء وفاق داخلي كما أنه من المعروف

أن مصر هي الطرف الوحيد الذي ليس له مطامع أو مطالب خاصة من هذا الطرف أو ذاك لأن مصلحتها الأساسية هي الحفاظ على التماسك والاستقرار، وذلك بخلاف الأطراف الإقليمية الأخرى التي لعبت أدواراً متباينة في الأزمة السودانية بدءاً بالولايات المتحدة وبريطانيا وانتهاء بدول الإيجاد وليبيا وتشاد وأريتريا.

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام في حالة تحرك مصر في هذا الاتجاه،

هو الخلفية والرؤية الاستراتيجية التي ينطلق منها هذا التحرك والمدى والأثر الذي يرمي إليه، والذي يجب أن يهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء ظواهر التشرذم والتفكك.

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام في حالة تحرك مصر في هذا

الاتجاه، هو الخلفية والرؤية الاستراتيجية التي ينطلق منها هذا

التحرك والمدى والأثر الذي يرمي إليه، والذي يجب أن يهدف

لتهدئة الأوضاع واحتواء ظواهر التشرذم والتفكك

وإذا كان أي تحرك فاعل يلزمه

استثمار الكثير من الموارد، فإن هذا لا يعني أن مصر سوف تكون مطالبة بأن تقدم مساعدات قد تعجز عنها أوضاعها في الوقت الحالي، حيث أنها تستطيع أن تقدم الكثير من مواردها البشرية وخبراتها وثقلها الدبلوماسي. فمصر يمكنها أن تلعب أدواراً عدة في دارفور وفي الجنوب والشرق من خلال عمليات إغاثة واسعة وتوفير قوافل طبية وكذلك بعثات تعليمية وجهود إعلامية وثقافية وتنويرية، وكل ذلك يتطلب تمويلاً إلا أن المكون البشري فيه هو الأكثر كلفة وهو متوافر لمصر، وتستطيع أن تشرك فيه الجهد الأهلي من خلال المنظمات والنقابات ورجال الأعمال، وسوف يلقي ذلك استجابة هائلة طبقاً للشواهد القائمة بالفعل، فضلاً عن إمكانية اجتذاب دعم مالي واسع من العالم العربي لهذه العملية من خلال تحالفات مصر في العالم العربي. والأهم من كل ذلك أن تنطلق الرؤية المصرية من استراتيجية متعددة المستويات في داخل السودان وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وهو الأمر الحاصل الآن بالفعل، ولكن في إطار محاولات التهدئة ولملمة الأوضاع الأمر الذي ثبتت محدودية جدواه، ومن ثم فلا بد من المبادرة بكل قوة وتركيز على الداخل السوداني الآن لنزع فتيل الانفجار للحفاظ على كيان الدولة السودانية، قبل أن تصيبه تشققات وصدوع سيصبح من الصعب علاجها.

ب- الشراكة الإستراتيجية

قد يكون من الأفضل استخدام هذا المصطلح كبديل عن مصطلح التكامل المصري السوداني الذي يحمل ظلالاً سلبية لدى بعض السودانيين باعتباره عملية كان المقصود منها دعم نظام الرئيس الأسبق نميري، ناهيك عن أن التكامل السابق لم يترك أثراً يذكر، وليس هناك ما يدعو إلى التمسك به لإعادة إنتاج الفشل، كما أن المصطلح نفسه يقصر عن التعبير عن متطلبات المرحلة الحالية. أما مصطلح الشراكة الإستراتيجية فإنه يعني الندية في التعامل بين الشركاء والتوازن في الحصول على المنافع، وهو يخاطب بعض الهواجس السودانية التقليدية التي تشكو من التعالي المصري أو تخشى أن يكون التعاون بين البلدين لمصلحة مصر على حساب السودان.

والشراكة الاستراتيجية يجب أن تنهض على أساس اقتصادي وظيفي يسعى لإحداث تبادل اقتصادي وتجاري واسع النطاق يشمل كل مراحل العملية الإنتاجية والتنموية، ويسير في إطار تواصل مجتمعي على المستويات الثقافية والإعلامية والاجتماعية، بحيث تنشط حركة التواصل بين البلدين في الاتجاهين بما يخدم مصالحهما معاً. على أن يكون عماد هذه الحركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وحركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، وهدفها المستقبلي أن يكون هناك تكامل اقتصادي حقيقي ينمو ويتطور مع الوقت إلى شراكة متكاملة، مع بقاء النظم السياسية في البلدين مستقلة تبعاً لخصوصياتها السياسية والاجتماعية.

وقد يقول قائل: كيف يمكن بناء هذه العلاقة وفق هذا التصور والسودان يمر بمرحلة عدم استقرار وأزمات عدة في أماكن مختلفة، والإجابة أن هذا العامل يمثل دافعاً أساسياً للإسراع بهذه الاستراتيجية الشاملة التي

يمكنها أن تساعد على احتواء هذه الأزمات وإقناع الأطراف المختلفة ببناء الوفاق الداخلي، فضلاً عن أن هذا العمل إذا بدأ من الآن بالدرجة الكافية من العزم ووضوح الرؤية فإنه سيشكل بلا شك أحد العوامل الدافعة والساعية إلى رآب الصدع عكس الكثير من الأدوار الإقليمية والدولية التي تسعى الآن إلى الدفع بأجنداتها الخاصة على حساب وحدة السودان واستقراره.

هذه الكراسة

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتحديد منذ التاريخ الذي بدأت فيه عملية التسوية السياسية لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة. وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسي وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطني. فبعد العديد من التطورات والمفاوضات الصعبة التي استغرقت أكثر من عامين ونصف العام في كينيا، تم توقيع اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وقد نتج عن هذه الاتفاقية عدة متغيرات رئيسية، أفرزت حالة من السيولة الهائلة في الأوضاع العامة في السودان. حيث أصبح من الواضح أن السودان المعروف الذي كان قائما منذ استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦، في طريقه للاختفاء ليحل محله Sudan جديد بناء على الأسس التي أرستها اتفاقية نيفاشا، وما ينتج عن ذلك من أبنية ومؤسسات سياسية ودستورية جديدة مستحدثة لم تأخذ الفرصة لاكتمال البناء.

وفي الوقت الحالي تلوح في الأفق بوادر انفصال السودان، بما يعنى تقسيم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية، الأمر الذي يقتضى أن تكون هناك سياسة مصرية واضحة تجاه هذه المتغيرات المتلاحقة والتي سوف تترتب عليها أيضا أوضاع جديدة ليس في السودان فحسب بل في كل منطقة حوض النيل.

وتحاول هذه الورقة أن تقدم إسهاماً يطالب بسياسة مصرية قوية ومباداة تجاه السودان في المرحلة الحالية، لدرء المخاطر والتحديات أو مسار جديد لبناء وحماية المصالح، عبر الحفاظ على الحد الأدنى والعلاقات السلمية والتعاونية بين دولتي الشمال والجنوب، والانفصال مع السعى إلى تسوية أزمة دارفور.

